

توزيع قروض مؤتمر سيدر

شروط الدائنين	ما رُصد من إعلانات الدائنين المشاركين خلال المؤتمر	إعلان الحكومة والخارجية الفرنسية	
	492 مليوناً	492 مليوناً	فرنسا
56 مليوناً لبرنامج الإسكان والبنية التحتية التي تولد فرص عمل للسوريين واللبنانيين، و169 مليون دولار قروض ميسّرة تنفيذ مشاريع متعلقة بالبياه وإعادة تدويرها	225 مليوناً	225 مليوناً	بريطانيا
على 4 سنوات وتخصيص جزء منها لمساعدة تصدير المنتجات الزراعية والفاكهية	61 مليوناً	61 مليوناً	ألمانيا
تنفيذ مشاريع في مناطق سكن اللاجئين السوريين، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإعادة فتح سفارة سويدية في بيروت	245 مليوناً	245 مليوناً	هولندا
لمشاريع الكهرباء والنقل التي تنفذها شركات تركية	200 مليون	200 مليون	السويد
تنفيذ مشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص	147 مليوناً	147 مليون	تركيا
مساعدة اللاجئين وتعزيز سياسة النأي بالنفس	150 مليوناً	115 مليوناً	الولايات المتحدة
امتنعت بداية عن تقديم قروض ثم عادت عن موقفها بعد انتهاء المؤتمر	500 مليون	500 مليون	قطر
قروض ميسّرة على 3 سنوات وفق برنامج آلية تسهيل الاستثمار في دول الجوار	12 مليوناً	12 مليوناً	الاتحاد الأوروبي
1 مليار دولار الإضافية مرصودة مسبقاً من ضمن برنامج دعم اللاجئين	3 مليارات	4 مليارات	البنك الدولي
1.2 مليار قد تخصص للسنوات الخمس التالية في حال تطبيق الشراكة مع القطاع الخاص	122 مليوناً	1.3 مليار	البنك الأوروبي للتنمية والتنمية
على 6 سنوات شرط تسريع إقرار قوانين قروض سابقة عالقة في مجلس النواب	750 مليوناً	750 مليوناً	البنك الإسلامي للتنمية
على سنتين شرط موافقة البرلمان على قوانين لقروض مطروحة أمامه	985 مليوناً	985 مليوناً	بنك الاستثمار الأوروبي
على 5 سنوات بشرط إقرار البرلمان قرضاً بقيمة 180 مليون دولار لتنفيذ مشاريع تنموية في مناطق وجود اللاجئين السوريين، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص كما هو مخطط له منذ باريس 1	500 مليون	500 مليون	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
على 5 سنوات لتنفيذ مشاريع متعلقة بالطرق والمياه والكهرباء، وبشرط التزام الحكومة اللبنانية تحديداً وأيضاً للمشاريع المطروحة، وإجراء دراسات جدية لكل مشروع، والتزام فترات تنفيذها، فضلاً عن إشراك الصندوق في الفريق الذي ستؤسسه الخارجية الفرنسية والمؤسسات الدولية للإشراف على تنفيذ المشاريع وكيفية صرف القروض	500 مليون	500 مليون	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
إمكان إعادة النظر بمنح هذا المبلغ المرصود سابقاً ضمن منحة 4 مليارات التي سحبتها المملكة		مليار دولار	السعودية